# إدارة الإنفاق الحكومي بين الترشيد والتخفيض

**إعداد طالب الدكتوراه:** **إشراف الأستاذ الدكتور:**

**علي شهاب سليمان** **جميل صابوني**

**جامعة دمشق _ كلية الحقوق**

## الملخص

يعتبر موضوع إدارة الإنفاق الحكومي من المواضيع التي تحظى باهتمام كبير لدى حكومات الدول النامية منها والمتقدمة على حد سواء، فالأزمات الاقتصادية التي ألمت بها وما رافقها من انخفاض حاد في حجم الإيرادات العامة، كانت الدافع الرئيسي لدى المعنيين في تلك الدول للبحث في شتى السبل الممكنة لإدارة تلك الموارد، وانفاقها ضمن ضوابط معينة تمكنها من حيث النتيجة من تجاوز تلك الأزمات.

إن إدارة الإنفاق الحكومي، وما تنطوي عليه من أدوات ، وكذلك ما تتطلبه هذه الإدارة من ظروف وعوامل مساعدة لنجاحها؛ إنما تعتبر في الوقت الراهن حاجة ملحة لإعادة التوازن والاستقرار ما أمكن ذلك إلى الهياكل الاقتصادية للدول، والتي أنهكت أصلاً نتيجة تواتر الأزمات التي ألمت بها، فالتخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة، وتحقيق الكفاءة في استخدامها بين قطاعات الدولة المختلفة، قد أصبح اليوم نهجاً أحوج ما نكون إليه لتقليص الفجوة الحقيقية بين الموارد المتاحة والانفاق المطلوب، وذلك في إطار تحقيق التنمية الشاملة وترسيخ دعائم الاستقرار الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق الحكومي ، أسباب تزايد الإنفاق الحكومي، ترشيد الانفاق الحكومي ، تخفيض الإنفاق الحكومي.

# Managing government spending between rationalization and reduction

**Preparing by PHD student**

**Ali Shehab Suleiman**

**Supervision of Prof. Dr.**

**jamil sabuni**

**Damascus University - Faculty of Law**

## Abstract

The issue of government spending management is one of the topics of great interest to the governments of developing and developed countries alike. The economic crises that have befallen them and the accompanying sharp decline in the volume of public revenues, were the main motive for those concerned in those countries to search for various possible ways to manage Those resources, and spending them within certain controls that enable them, in terms of the outcome, to overcome those crises.

The management of government spending, and the tools involved, as well as the conditions and factors that help this administration require its success; Rather, it is considered at the present time an urgent need to restore balance and stability as possible to the economic structures of countries, which were already exhausted as a result of the recurring crises that have befallen them. The optimal allocation of available financial resources, and achieving efficiency in their use among the various sectors of the state, has become today an approach that is in need of what we are To reduce the real gap between the available resources and the required spending, within the framework of achieving comprehensive development and consolidating the foundations of economic stability.

**Keywords:** government spending, reasons for increasing government spending, rationalizing government spending, reducing government spending

**مقدمة:**

يعكس الإنفاق الحكومي الدور الذي تضطلع به الدولة في الحياة الاقتصادية، ولا مبالغة في القول بأن الأخير قد أصبح الأداة الرئيسية للسياسة المالية، في إطار تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة، فمع الازدياد المضطرد في حجم الإنفاق العام، وما يقابله من محدودية الموارد العامة، أضحى من الضروري إدارة هذا الإنفاق بكفاءة وعقلنة حفاظاً على ما تبقى من الموارد المتاحة من التبذير والإسراف، وضماناً لاستمرار الخُطى في طريق النمو التنمية وصولاً إلى تجاوز الأزمات الاقتصادية بشتى أبعادها وتحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي للبلاد.

إن العمل المبرمج لاختيار النفقة الضرورية ذات المردود المتميز اجتماعياً واقتصادياً؛ يعد اليوم من أنجع الطرق التي ينتهجها الاقتصاد الحديث في التعامل مع الأزمات التي تلم به، فهذا العمل وما يعنيه من إدارة فاعلة للإنفاق الحكومي بشتى صوره، هو الضامن الحقيقي لتوجيه الإيراد المحقق نحو الحاجة الأكثر إلحاحاً، وهكذا تتم برمجة العمل لنصل بالنهاية إلى منهج متكامل نستطيع من خلاله تجاوز الآثار السلبية لمختلف الأزمات أو الاشكاليات الاقتصادية كالعجز في الموازنة العامة للدولة أو الخلل في ميزان المدفوعات أو تفاقم حجم المديونية الخارجية وغيرها.

**أهمية البحث:** تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث في إظهار دور الإدارة الفاعلة والرشيدة للإنفاق الحكومي في علاج وتجاوز العديد من الأزمات الاقتصادية، لا سيّما في ظل نقص الموارد العامة المتاحة في الدول عموماً والنامية منها على وجه الخصوص.

**اشكالية البحث:** تظهر اشكالية البحث في تحديد الأدوات التي يمكن للقائمين على الاقتصاد ، أن يعتمدوا عليها في إطار إدارة الإنفاق الحكومي للموارد المتاحة لديهم في ظل أي أزمة اقتصادية أو مالية يمكن أن تلم ببلدانهم، وذلك انطلاقاً من فهمهم الحقيقي لإبعاد هذا الإنفاق وأسباب تزايده، وأنجع الطرق الممكنة لإدارته.

**تساؤلات البحث:** إن إدارة الإنفاق الحكومي باختلاف طرقها؛ تثير العديد من التساؤلات القانونية، والتي يسعى هذا البحث بمضامينه المختلفة إلى الإجابة عنها، وأهمها:

1_ ما هي أسباب الزيادة الحقيقية والظاهرية للإنفاق الحكومي.

2_ كيف يمكن إدارة الإنفاق الحكومي من خلال أسلوب ترشيد النفقة.

3_ كيف يمكن لنا إدارة الإنفاق الحكومي من خلال أسلوب تخفيض النفقة.

**أهداف البحث:** يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أولها: تحديد مفهوم الانفاق الحكومي تعريفاً وأركاناً وصولاً إلى تحديد القواعد التي يجب مراعاتها عند إقراره، وثانيها: تحديد اسباب الزيادة الحقيقية والظاهرية لهذا الإنفاق، والتي لها أكبر الأثر في زيادة الهوة بينه وبين حجم الإيراد العام، وثالثها: البحث في سبل إدارة هذا الإنفاق بين الترشيد والتخفيض في ظل الظروف والامكانات المتاحة.

**منهج البحث:** للوصول إلى الأهداف المرجوة لهذا البحث سنعتمد المنهج الوصفي والتحليلي، حيث يظهر المنهج الوصفي في تحديد مفهوم الإنفاق الحكومي ( تعريفه وأركانه، وضوابطه )، اما المنهج التحليلي فيظهر من خلال تحليل النقاط الواردة في كل جزئية من جزئيات البحث بدءاً بتحليل اسباب ازدياد الانفاق الحكومي ، وانتهاءً بتحليل السبل الممكنة لإدارته.

**خطة البحث:** لقد تم تقسيم هذا البحث تقسيماً ثنائياً وفق المنهج اللاتيني إلى مطلبين اثنين، جاء الأول بعنوان " ماهية الإنفاق الحكومي " ، والثاني بعنوان " أساليب إدارة الإنفاق الحكومي "، وقد قُسم كل مطلب إلى فرعين اثنين.

## المطلب الأول

## ماهية الإنفاق الحكومي

تتطلب دراسة الإنفاق الحكومي تحديد ماهيته والشكل الاقتصادي للدولة من خلاله، فالإنفاق الحكومي في الدول النامية يختلف عنه في الدول الحديثة المتقدمة، ومن هنا فقد اكد الاقتصاديون على أهمية هذا الإنفاق كوسيلة يمكن للدولة استخدامها بهدف

التأثير على نمو الناتج المحلي، ومن هنا أيضاً كان اهتمامهم بدراسة أثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

**الفرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي وضوابطه.**

إن تحديد مفهوم دقيق وشامل للإنفاق الحكومي، ينطلق أولاً من وضع تعريف دقيق له بما يوضح طبيعته وأركانه، ومن ثم الانتقال للحديث عن أهم الضوابط أو القواعد التي لابد للحكومة أن تأخذها بالحسبان عند إقرارها له.

**أولاً_ تعريف الإنفاق الحكومي وأركانه:**

رغم تعدد تعريفات الانفاق العام، ووجود بعض الاختلافات فيما بينها، إلاّ أن الأطر العامة لهذه التعريفات تكاد تكون متقاربة، ولذلك سنورد فيما يلي أهم هذه التعريفات، وعلى ضوئها سنحدد الأركان الأساسية لهذا الإنفاق:

الإنفاق العام : " مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجة عامة"[1]، ويعرف أيضاً بأنه : " مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام"[2]، وهناك تعريف آخر للإنفاق العام : " الإنفاق العام هو كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام، وذلك إشباعا لحاجة عامة "[3].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن الإنفاق الحكومي يقوم على ثلاث اركان أساسية وهي:

**1_** الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي: يعود اشتراط أن يتخذ الإنفاق الحكومي شكل مبلغ نقدي، إلى تفاعل مجموعة من العوامل أهمها[4]:

[1] باهر محمد عتلم ، **المالية العامة " أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية**، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1998، ص: 71.

[2] علي لطفي، "**المالية العامة، دراسة تحليلية**"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1995، ص: 182.

[3] حامد عبد المجيد دراز، "**مبادئ المالية العامة**"، دار صفاء للنشر، عمان، 1999، ص: 381.

[4] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي ، بيروت، 2003، ص: 76.

أ_ الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، حيث أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات.

ب_ محاولة تطبيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

ج_ تيسير عملية الرقابة على تنفيذ الإنفاق الحكومي.

وبالنتيجة فإن ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإدارة المرافق العامة أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة للعملية الإنتاجية إنما يكون في شكل مبالغ نقدية.

**2_** الإنفاق الحكومي يصدر من شخص عام : يعد اشتراط صدور الإنفاق الحكومي من جهة عامة ركنا أساسيا من أركان الإنفاق الحكومي حيث يدخل في إطاره كل النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة [5]

**3_** الإنفاق الحكومي يهدف إلى إشباع حاجة عامة: يشترط في الإنفاق الحكومي أن يكون موجهاً لصالح المجتمع من أجل إشباع حاجاته ورغباته، أي أن الهدف منه هو تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، بحيث لا تعتبر النفقة نفقة عامة تلك التي تهدف إلى إشباع الحاجات الخاصة، أو تحقيق منفعة خاصة[6].

**ثانياً _ ضوابط الإنفاق الحكومي :**

تحكم الانفاق العام مجموعة من الضوابط ( القواعد ) التي يجب على الدولة مراعاتها والاستناد إليها عند إقرارها له ، بحيث تحدد هذه الضوابط النوع والحجم الأمثل لهذا الانفاق بشكل يدعم ويزيد من مشروعيته الاقتصادية والاجتماعية، ونورد فيما يلي لأهم هذه الضوابط:

**1_ المنفعة العامة :** ويقصد بها، أن تهدف النفقات العامة الى تحقيق أكبر قدر ممكن المنفعة العامة بأقل تكلفة ممكنة , أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع , وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة، سيما وأن ما يبرر الإنفاق العام هو مقدار المنافع العامة التي تتحقق من هذا الإنفاق .

[5] باهر محمد عتلم، **مرجع سابق ذكره**، ص: 72.

[6] علي لطفي، **اقتصاديات المالية العامة**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1982، ص: 12

**2_ مراعاة الإجراءات القانونية** : حيث ينبغي عند القيام بالإنفاق العام ؛ مراعاة التعليمات والقرارات والقوانين الخاصة بتنظيم ذلك , والتي تتكفل السلطة التشريعية في كل دولة بإصدارها بما يتناسب مع طبيعة وتوجه الإنفاق العام في مختلف الميادين من سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية ...إلخ[7] .

**3_ تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد من النفقات** : تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة الإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له , وكذلك الابتعاد عن الشح والتقتير , فيما إذا كانت هناك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق العام, ومن ثم فإن تحقيق أقصى ما يمكن من المنفعة العامة يجب أن يكون بأسلوب الإنفاق العقلاني , وهو ما يعبر عنه علماء المالية العامة بضابط الاقتصاد في النفقات أو ترشيد الإنفاق الحكومي[8].

**4_ العدالة** : ويقصد بها ما يتعلق بتحقيق توزيع عادل للأعباء , وهذا ما يمكن تحقيقه عن طريق التوازن بين التحصيل والإنفاق.

**5_الترخيص:** ويقصد به أن تخضع النفقة العامة لترخيص مسبق من السلطة المتخصصة سواء كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في عموم الموازنة العامة أو الجهة الادارية المخولة قانوناً بالصرف[9].

**الفرع الثاني: أسباب تزايد الإنفاق الحكومي.**

تعد ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي احدى أبرز محددات السياسة المالية العامة في العصر الحديث، وهذه الزيادة قد تكون حقيقية وقد تكون ظاهرية ولكلا الحاليتين أسبابها الخاصة بها، والتي نجملها فيما يلي:

**أولاً_ أسباب الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي:**

[7] محمد ساحل، **المالية العامة**، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017، ص: 13.

[8] محمد خالد المهايني , خالد شحادة الخطيب، , **المالية العامة** , منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح ، دمشق ، ص: 86.

[9] محمد ساحل , **مرجع سابق ذكره**، ص15.

يقصد بأسباب الزيادة الحقيقية؛ تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة، وتحسين نوعيتها، ومن ثم فإن أي زيادة في الإنفاق العام تكون مقترنة بوجود أي من تلك الأسباب، لا بد أن يترتب عليها زيادة حقيقية للمنفعة العامة من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، وما يترتب على ذلك أيضاً من زيادة الأعباء العامة التي تتحملها الدولة من أجل تحقيق ذلك[10]، وفيما يلي نعرض لأهم تلك الأسباب:

**1_ الأسباب الاقتصادية : وأهمها:**

**أ- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:** إن تدخل الدولة من أجل الحفاظ على التوازن الاقتصادي العام، ودفع عجلة التنمية يعد أحد أهم الأسباب الرئيسية لزيادة الانفاق العام، ذلك أن تطور منحى السياسات الاقتصادية من الحياد إلى التدخل أدى بالنتيجة إلى زيادة هذا الإنفاق من قبل الدولة، بصور شتى ( إعانات اقتصادية ، مساعدات فنية، إقامة مشروعات جديدة )[11].

**ب- تطور الدخل الوطني:** تعتبر الزيادة في الدخل الوطني من أهم الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى زيادة حقيقية في حجم الانفاق الحكومي، فزيادة هذا الدخل يدفع بالدولة إلى زيادة مشاريعها المختلفة، وذلك باعتبار أن الأخيرة بإمكانها من خلال زيادة الأوعية الضريبية أن تقتطع أجزاءً أكبر من دخول الأفراد، لتضعها لاحقاً في خدمة المصلحة العامة، وبمعنى أخر فإن زيادة الإيرادات (المداخيل) يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في مختلف الأوجه[12].

**2_ الأسباب المالية :** تتمثل الأسباب المالية التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة في سهولة الاقتراض من ناحية، وفي وجود فائض في الإيرادات العامة من ناحية أخرى، وهو ما يمكن تفصيله كما يأتي:

**أ_ سهولة الاقتراض:** كثيراً ما تلجأ الدولة في الوقت الحاضر إلى عقد القروض العامة للحصول على موارد للخزينة العامة، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بزيادة الإنفاق

---

[10] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، ط1، عالم الكتب الحديث، عمان، 2008، ص: 97.

[11] عزت قناوي، **أساسيات في المالية العامة**، دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص: 61.

[12] علي العربي، عبدالمعطي عساف، **إدارة المالية العامة**، الكويت، 2003، ص93.

الحكومي، حيث أن تقدم الأساليب الفنية لإصدار القروض العامة، قد أدى بالنتيجة إلى تراجع حجم الصعوبات التي ترافق عقدها، ومن الطبيعي أن تودي سهولة الاقتراض العام، وتوسع الدولة في اللجوء إليه إلى زيادة كبيرة وملحوظة في حجم الإنفاق الحكومي؛ سواء في البداية عند صرف مبالغ القرض، أو حتى في النهاية عندما تقوم الدولة برد المبلغ المقترض، ودفع الفوائد المستحقة عنه [13].

**ب_ وجود فائض في الإيرادات:** انطلاقاً من مبدأ " من يعمل لا بد أن يخطئ "، قد يحدث أن يخطئ القائمون على السياسة المالية للدولة في تقدير النفقات التي يجب تغطيتها، لتكون النتيجة هي حصول الأخيرة على إيرادات أكثر مما يتطلبه تغطية إنفاقها، وهو ما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالفائض في الإيرادات، وهذا الفائض قد يؤدي إلى إغراء الدولة بالتوسع في انفاقها العام عن طريق تحسين مستوى خدماتها القائمة، وتقديم خدمات جديدة، مع ما قد يتضمنه ذلك من تبذير وإسراف، لِتُفتح بذلك أبواب جديدة للإنفاق قد يصعب ضبطها مستقبلاً[14].

**3_ الأسباب الاجتماعية:** تعتبر الأسباب الاجتماعية من أهم عوامل تزايد الانفاق الحكومي، حيث أن تطور الوعي الاجتماعي لدى السكان، قد أدى بالنتيجة إلى ارتفاع حجم الالتزامات الحكومية، ومسؤولياتها بصورة ملحوظة، فلقد وضعت العديد من دول العالم برامج اجتماعية من أجل رفع المستوى المعيشي لأفرادها، وتقليل درجة التفاوت بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، وضمان تحقيق التوازن الاجتماعي، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية والسكنية، وبطبيعة الحال فإن كل هذه الخدمات لا بد لها من أموال من أجل تغطيتها، ومن ثم فإنها تشكل مدخلاً أساسياً لتطور حجم الانفاق العام [15].

**4_ الأسباب الإدارية:** مما لا شك فيه أن سوء التنظيم الإداري، وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، والتضخم في عدد الموظفين وزيادته عن حاجة

---

[13] وليد عبدالحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، ط1، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص:114.

[14] علي العربي، عبدالمعطي عساف، **مرجع سابق ذكره**، ص: 97.

[15] طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، 2007، ص:40.

العمل الأساسية، والإسراف في ملحقات الوظائف العامة كالمعدات المكتبية والكمبيوترات، والأثاث والسيارات... الخ، كل ذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة في النفقات العامة لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، بل هي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الفعلية، حيث تؤدي إلى زيادة في عبء التكاليف العامة على المواطنين بمعدل أعلى من زيادة الخدمات العامة، لتمثل بذلك زيادة غير منتجة إنتاجاً مباشراً [16].

**5_ الأسباب العسكرية:** يزداد الانفاق العسكري في فترة الحروب زيادة كبيرة، ليستحوذ على نسبة مرتفعة من الموازنة العامة للدولة ومن الدخل الوطني، إلا أنه يعود إلى الانخفاض بعد انتهائها، ولكنه لا ينخفض عادة إلى المستوى الذي كان عليه قبل اندلاعها، إنما يبقى مرتفعاً عنه، فانتهاء الحرب لا يعني أبداً انتهاء النفقات الحربية، ولكنها تنخفض فقط إلى حد معين نظراً إلى أن استمرار التوتر الدولي يحتم على الدول المختلفة الاحتفاظ بقوة عسكرية في حالة استعداد مستمر لمواجهة أي تهديد لسلامتها، وهذا بالتالي يقود إلى الدخول في مضمار ما يسمى بسباق التسلح بين الدول، مع الإشارة هنا إلى أن فترات الحروب تتميز بالتبذير الحكومي، وصعوبة تحقيق الرقابة على نفقات الدولة خلال تلك الفترات، وذلك بسبب الطبيعة السرية للإنفاق العسكري، وسرعة اتخاذ القرارات الإنفاقية في المجالات العسكرية [17].

**ثانياً_ أسباب الزيادة الظاهرية في الإنفاق الحكومي:**

تُعرّف الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق الحكومي على أنها: " مجموعة العوامل التي تؤدي إلى زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون زيادة مقابلة للحاجات العامة" ، وعليه فإن هذه الزيادة تعتبر رقمية، وهي لا تعكس أي تطور في مقدار نصيب

[16] علي العربي، عبدالمعطي عساف، **مرجع سابق ذكره**، ص: 93

[17] فوزي فرحات، "**المالية العامة والاقتصاد المالي**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003. ص317.

الفرد من الخدمات المقدمة من طرف الدولة، حيث لا تؤدي إلى زيادة كمية، ونوعية في مقدار الاتساع من الحاجات العامة[18]، ويمكن لنا أن نجمل هذه الأسباب بالآتي:

**1_ انخفاض قيمة النقود الوطنية:** من البديهي أن يقابل الانخفاض في قيمة النقد زيادة في حجم الإنفاق العام لمواجهة هذا الانخفاض، فالدولة ستدفع عدداً من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على ذات المقدار من السلع والخدمات، وهنا تظهر لنا معالم الزيادة الظاهرية في حجم النفقات العامة؛ حيث لا يترتب عليها أي زيادة مقابلة في المنفعة الحقيقية، أو زيادة في أعباء التكاليف العامة للأفراد، ولا نبالغ القول بأن انخفاض قيمة النقود أضحت السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في الإنفاق الحكومي في العصر الحديث[19].

**2_ تغيير القواعد الفنية المتبعة في إعداد حسابات الموازنة:** قد يؤدي تغيّر القواعد المتبعة في إعداد الحسابات العامة، أو ما يطلق عليه اصطلاحاً بـ " اختلاف الفن المالي"، إلى زيادة ظاهرية في الانفاق العام، ومن أهم الطرق المتبعة لتغيير تلك القواعد، نذكر ما يلي:

**أ_ الانتقال من مبدأ الصوافي في الموازنة العامة إلى مبدأ الشمول:** حيث يؤدي هذا الانتقال إلى تضخيم رقم الانفاق العام بشكل صوري وليس حقيقي، فالأخذ بمبدأ الموازنة الإجمالية، وما يعنيه ذلك من قيد جميع النفقات والإيرادات في الموازنة العامة تطبيقاً لمبدأ عمومية الموازنة، أدى بدوره إلى الوقوع في المحظور، وهو تضخم رقم النفقات الحقيقية بشكل صوري[20].

---

[18] عبد المطلب عبد الحميد ، **"السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي الوطني"**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.ص: 333.

[19] محمود الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص:133.

[20] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق ذكره**، ص: 334.

**ب_ اختلاف مدة الموازنة العامة:** عند تعديل بدء السنة المالية يحدث لدينا زيادة ظاهرية في حجم الانفاق العام، وذلك نتيجة زيادة المدة الزمنية المقررة لهذا الإنفاق، والتي عادةً ما تكون سنة؛ حيث تضاف بقية نفقات السنة السابقة إلى حسابات السنة الجديدة[21].

**ج_ تكرار حساب النفقات العامة:** من البديهي أن يؤدي تكرار حساب النفقات العامة إلى حدوث زيادة ظاهرية في حجمها، ويحدث ذلك عندما تتعدد الموازنات العامة، أو بسبب الإعانات التي تقدمها موازنة الدولة العامة إلى الموازنات الأخرى، وعليه فإن معرفة الحجم الحقيقي لتطور الانفاق العام يتطلب منا تفادي تكرار مثل هذه الحسابات[22].

**3_ اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد سكانها:** يُعتبر من الأسباب الظاهرية لتزايد الانفاق العامة زيادة مساحة إقليم الدولة، أو زيادة عدد سكانها، ذلك أن الزيادة في عدد الأفراد القاطنين على أرض دولة ما سواءً كان بسبب اتساع الرقعة الجغرافية للدولة (احتلال دولة أو استرداد جزء من إقليمها، أو الاتحاد مع دولة أخرى)، أو بسبب ميل السكان للتكاثر، فإن ذلك بطبيعة الحال يعتبر عبء جديد، وإضافي عليها، مما يتطلب العمل على زيادة إنفاقها من أجل تغطية حاجات هؤلاء الأفراد وإشباع رغباتهم، وعليه فإن هذه الزيادة في حجم الانفاق العام لا تعتبر حقيقية بل إنها تعتبر زيادة ظاهرية نظراً لعدم حدوث زيادة في النفع العام، لأنها غير ناجمة عن التوسع في أنواع السلع والخدمات المقدمة، بل تنتج جراء مواجهة الطلب الإضافي عليها[23].

## المطلب الثاني

## أساليب إدارة الإنفاق الحكومي

[21] علي العربي، عبد المعطي عساف، **مرجع سابق ذكره**، ص: 94

[22] فوزي فرحات، **مرجع سابق ذكره**، ص318.

[23] محمود الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سابق ذكره**، ص135.

تعد السياسة الإنفاقية إحدى أهم أدوات السياسة المالية في إطار تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فالوصول بالاقتصاد إلى الأهداف المرجوة وتجاوز الأزمات التي ألمت أو يمكن أن تلم به مستقبلاً، يتطلب من القائمين عليه أن يتقنوا إدارة تلك الأزمات من خلال مجموعة من الأدوات والأساليب، و في مقدمتها الإنفاق الحكومي، والذي من خلاله يمكن للدولة أن تؤثر في حجم الطلب الكلي في الاقتصاد زيادةً أو تخفيضاً، وذلك تبعاً للحالة الاقتصادية السائدة فيها، وفيما يلي نوجز لأهم أساليب إدارة هذا الإنفاق على النحو الآتي:

**الفرع الأول: ترشيد الإنفاق الحكومي.**

يعتبر ترشيد الإنفاق الحكومي من أبرز الأساليب الفاعلة في إدارة هذا الإنفاق في ظروف الأزمات، لما لها الأسلوب من مزايا وضوابط يمكن التعويل عليها في الحفاظ على توازن الإنفاق العام، والحفاظ أيضاً على موارد الدولة من الإسراف والتبذير.

**أولاً_ تعريف ترشيد الإنفاق الحكومي:**

يعرف ترشيد الإنفاق الحكومي على أنه: « تحقيق أكبر نفع للأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد المالية للدولة[24]».

ويعرف أيضاً على أنه: « توجيه النفقات العامة من أجل زيادة حجم، ونوع النفع العام بتوزيعها وفقاً لمنظور شامل، وعام لمجموع حاجات المجتمع، والعمل على إشباعها وفقاً لأولويات واضحة الأهمية بعيداً عن التبذير والإسراف وإهدار الأموال العمومية وذلك بأدنى حد من التكلفة »[25].

بناء على ما تقدم؛ يمكن القول بأن ترشيد الإنفاق الحكومي يقوم على عنصرين اثنين هما: " الفعالية " في تخصيص الموارد و" الكفاءة " في استخدامها، ويقصد بالفعالية

[24] حسن عواضة ،**المالية العامة** ، دار النهضة العربية ،القاهرة، 1995، ص:412.

[25] زين العابدين ناصر ،" **علم المالية العامة والتشريع المالي** "، دار النهضة العربية، القاهرة ، بدون سنة النشر ، ص: 82.

توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مخرجات تتفق مع رغبات وحاجات أفراد المجتمع، وبالتالي فإن الفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة وترتيب الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، أي أنها تتم في مرحلتي إعداد الموازنة واعتمادها.

أما " الكفاءة " فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات، وتعني تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات، وهو ما يعبر عنه بكفاءة المخرجات، أما كفاءة المدخلات، فتعني تحقيق قدر معين من المخرجات بقدر أقل من المدخلات.

**ثانياً_ ضوابط ترشيد الإنفاق الحكومي:** هناك العديد من الضوابط التي تحكم عملية ترشيد الإنفاق العام وأهمها:

**1_ الابتعاد عن الإسراف والتبذير:** يعتبر التبذير والإسراف في عملية الإنفاق الحكومي من الأسباب الرئيسية لتزايد هذا الإنفاق، فحين لا يتعادل النفع الناجم عن النفقات العامة مع حجم المبالغ المصروفة تحت هذه البند، ينتج عن ذلك العديد من الآثار السلبية وأبرزها إهدار الأموال العامة للدولة، وإضعاف الثقة في ماليتها، وهناك الكثير من أوجه التبذير والإسراف في الإنفاق الحكومي، ونذكر منها: سوء تنظيم الجهاز الحكومي، وقيام أكثر من جهة واحدة بأداء نفس الخدمات ، وهو الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف أداء هذه الخدمات بدون أي مبرر، وكذلك الأمر الزيادة المفرطة في عدد العاملين في هذا الجهاز، حيث أن هذه الأعداد المبالغ فيها تمثل عبئاً كبيراً على الموارد المالية للدولة وهدراً في الأموال العامة لها، ويضاف إلى ما سبق ذكره؛ الارتفاع الكبير في تكاليف تقديم الخدمات العامة كالخدمات التعليمية، والصحية، بحيث نجد أن هناك مبالغة في تقديم هذه الخدمات بما يفوق الطاقة المالية للدولة[26].

**2_ تحديد حجم أمثل للنفقات العامة:** يعتبر الحجم الأمثل للنفقات هو الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر مستوى من الرفاهية لأكبر عدد من الأفراد، مع مراعاة ما يمكن تحصيله من الموارد المالية للدولة لتغطية هذا الإنفاق، فليس من المعقول أن تتجه النفقات العامة للدولة نحو التزايد بلا حدود، حيث تفرض المصلحة والحاجة العامة بأن تصل النفقات

[26] محمد عمر أبو دوح، **ترشيد الإنفاق العام وعجز موازنة الدولة** ، الدار الجامعية، القاهرة، 2006 ، ص: 28.

العامة إلى مستوى معين، وهو ما يعرف بالحجم الأمثل للنفقات العامة، وهذا الحجم يجب أن يتماشى مع تحقيق أهداف المجتمع، وتجنب الزيادة المفرطة في الإنفاق العام والتي لا يقابلها نفع عام[27].

**3_ فرض رقابة على الإنفاق الحكومي:** يعتبر جانب الرقابة من أهم العناصر الفعالة في عملية ترشيد الإنفاق الحكومي، لذلك نجد أن هذه العملية مطبقة في كل الدول، وتقوم بها العديد من الأطراف من أجل ضمان صرف النفقات العامة في أوجهها السليمة بشكل يحقق أقصى قدر ممكن من النفع العام، ومن هنا فقد ظهرت الضرورة لفرض رقابة حازمة ودقيقة على هذا الإنفاق من أجل الاقتصاد في صرفه، وحسن استغلاله في أحسن وجوه الاستغلال، والتأكد من أن هذا الإنفاق يتم بالشكل الذي حُدد له، بعيداً عن هدر المال العام وعدم تحقق الفعالية والكفاءة في استخدام مختلف الموارد[28].

**ثالثاً_ متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق الحكومي:**

من أجل أن تصل عملية ترشيد الإنفاق الحكومي لتحقيق أهدافها المرجوة يجب أن تكون مؤسسة على ركائز ضرورية لنجاحها ومن أبرزها ما يلي[29]:

**1_ توفر بيئة ملائمة :** حيث أن الإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها للجميع والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب صرف النفقات أو تحصيل الإيرادات وأيضا السماح بمساهمة كل الأطراف في وضع سياسات الدولة وتوجيه نفقاتها سيساهم في تحقيق أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي.

**2_ كفاءة الأجهزة المالية للدولة:** تعتبر كفاءة الأجهزة المالية للدولة من أبرز العوامل الأساسية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام لأنها تعتبر العين الساهرة على كيفية صرف الأموال العامة وتحصيل إيراداتها فكلما كانت هذه الأجهزة تعمل بكفاءة كاملة ومنظمة بشكل جيد كلما انعكس ذلك على عملية ترشيد الإنفاق بالإيجاب .

---

[27] شعبان فرج،" **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر"_ دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2012، ص: 90.

[28] محمد حلمي الطوابي، **أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة**، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2008، ص:18

[29] شعبان فرج، **مرجع سابق ذكره**، ص: 91.

**3_ ضبط النفقات الاستثمارية والتشغيلية:**

تعتبر **النفقات العامة الاستثمارية** من النفقات التي تلعب دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية، خصوصاًعندما يتم توجيهها إلى مجالات البنية التحتية، فكل إجراء لترشيد الإنفاق العام لا يجب أن يؤثر على معدل الإنفاق العام الاستثماري أو على إنتاجيته، وفي سبيل تحقيق ذلك توجد العديد من الإجراءات والتدابير المفتوحة لعملية الترشيد هذه، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: القيام بإنجاز المشاريع الرئيسية والمهمة، وجعل الأولوية للمشاريع منخفضة التكاليف التي تدر عائداً مالياً كبيراً، وكذلك الأمر القيام بإجراء دراسات دورية للبرامج، والمشاريع الحكومية وإعادة النظر فيها على ضوء نتائج الدراسات وتقييمها، وبعد ذلك يتم تخفيض الاعتمادات المالية للمشاريع التي تكون منخفضة النفع أو يمكن إلغائها، ولضمان الفائدة من هذه الإجراءات لابد من تعزيز الرقابة المالية على عمليات الصرف خصوصاً ما يتعلق بالتكاليف والمشتريات، وإجراء الدراسة المعمقة للأسباب المؤدية لوقوع المؤسسات العامة في خسائر كبيرة[30] .

**أما ترشيد النفقات التشغيلية،** فيحمل طابعاً لا يقل أهمية عن سابقتها، ولعل أهم النقاط التي يجب الاعتماد عليها في ترشيد هذه النفقات ، تتمثل في الاستغناء عن المباني المؤجرة للأجهزة الحكومية، والتي تكون ثانوية وغير مهمة بالنسبة للأعمال الأساسية للدولة، والبحث عن كيفية تخفيض إيجارات المباني التي تستأجرها الدولة إلى أقل مستوى، ودراسة إيجاد بدائل أخرى بتكاليف أقل، وأيضاً من السبل الممكنة لترشيد تلك النفقات؛ القيام برفع المدة الزمنية لاستعمال الأجهزة والآلات والأثاث والسيارات لأقصى مدة زمنية ممكنة بواسطة توفير الصيانة اللازمة لها والمحافظة عليها، ويضاف إلى ما سبق؛ القيام بتخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية والمشاركة فيها[31].

**الفرع الثاني: تخفيض الإنفاق الحكومي.**

[30] محمد شاكر عصفور ، "**أصول الموازنة العامة** "، دار الكلمة ، عمان ، 2008 ، ص: 401.

[31] **المرجع السابق ذكره**، ص: 403.

يعتبر تخفيض الإنفاق العام من بين أهم الأدوات الرئيسية للسياسة الإنفاقية والتي تستخدمها الدولة لمعالجة بعض الأزمات الاقتصادية ومنها عجز الموازنة العامة ، وتعتبر هذه الآلية من أهم آليات علاج عجز الموازنة في ضوء المنهج الانكماشي لأن هذا المنهج يعتبر أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة يكمن في زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي، ونموه بلا أية ضوابط.

**أولاً _ مفهوم تخفيض الانفاق الحكومي:**

إن الفكرة المتداولة حول مفهوم تخفيض الانفاق الحكومي هي" ترشيده ، إلا أن مدى صحة أو خطأ وجهة النظر هذه، يتوقف بالدرجة الأولى على تحليل أسباب تزايد الإنفاق العام وخاصة في الدول النامية، بحيث يمكن القول بأن تخفيض الإنفاق الحكومي يعني ترشيده، وذلك في حال كان تزايد الإنفاق العام يعود بالأصل إلى عوامل يمكن تجنبها، كأن تقوم الدولة ببرامج إنفاقيه ليس لها ما يبررها اقتصادياً في الوقت الذي يمكن للقطاع الخاص أن يضطلع بهذه البرامج بفعالية وكفاءة أكبر، أو عندما يتسم الإنفاق العام _في المجالات التي يجب أن تشبعها الدولة _ بالإسراف والتبذير وافتقاد مفهوم الكفاءة في استخدام الموارد.

وبالمقابل لا يمكن القول بأن تخفيض الإنفاق الحكومي يعني ترشيده ، وذلك في حال كان تزايد هذا الأخير يرجع إلى اعتماد الدولة على أدوات السياسة الإنفاقية في تحقيق أهداف المجتمع – وذلك في إطار تطور الدور الوظيفي للدولة، وتخليها عن الدور الحيادي – أو إذا كان تزايد الإنفاق العام بمثابة متغير تابع شديد الارتباط بعدد من المتغيرات المالية والعالمية التي يصعب تجنبها على الأقل في الأجلين المتوسط والقصير[32]، وعليه يمكن القول بأن عدم القبول المطلق لفكرة تخفيض الإنفاق العام كمرادف لمفهوم ترشيد الإنفاق العام أنما يستند إلى عاملين اثنين هما[33]:

[32] محمد عمر أبو دوح، **مرجع سابق ذكره**، ص: 17 _ 19.

[33] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص:23.

**ـ الأول** : هو تطور الدور الوظيفي للدولة وتدخلها لتحقيق أهداف المجتمع في مجالات إشباع الحاجات العامة، والتنمية والاستقرار الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول، وذلك اعتماداً على كافة الأدوات والوسائل الممكنة بما في ذلك أدوات السياسة الإنفاقية.

**ـ الثاني:** هو ارتباط تزايد الإنفاق العام في ظل ظروف الدول النامية بعوامل يصعب تجنبها، وأهم هذه العوامل زيادة نسبة الاستثمار العام، وسياسات التوظيف والأجور، والإنفاق العسكري، وتدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وكذلك بعض المستجدات العالمية والتي أهمها نشأة منظمة التجارة العالمية.

**ثانياً_ سياسات تخفيض الإنفاق الحكومي:**

من أهم السياسات التي ترمي لتخفيض الإنفاق الحكومي في إطار علاج بعض الأزمات الاقتصادية للدولة نذكر ما يلي:

**1_ تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي:**

تعتبر النفقات التحويلية الاجتماعية من أبرز النفقات التي تثقل كاهل الموازنة العامة للدولة ، لذلك عند وقوع الدولة في مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة لابد أن تقوم بتخفيض النفقات التحويلية خصوصا ما تعلق بدعم أسعار السلع التموينية الضرورية، ومن بين الأساليب المتبعة بهذا الخصوص هي الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة، وذلك عن طريق زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها ، ولكن إذا لم يكن باستطاعة الدولة إلغاء الدعم مباشرة نتيجة لعدة أسباب يمكن أن تلجأ لإلغائه بالتدريج شريطة أن تتوصل تلك الأساليب الى تحقيق خفض مستمر وملموس لنسبة تكاليف الدعم السلعي إلى الإنفاق العام الإجمالي خلال فترة الإصلاحات التي تقوم بها الدولة، وبالتالي إذا استطاعت الدولة أن تقوم بهذه السياسة فسوف تنقص نفقات كبيرة تعتبر من أهم أسباب تفاقم العجز[34].

**2_ تخفيض الدعم الاقتصادي لبعض المؤسسات العامة:**

[34] رمزي زكي، **انفجار العجز " علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي"**، دار الهدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000، ص: 159.

يعتبر وجود مؤسسات اقتصادية تابعة للدولة وتحقيقها لخسائر كبيرة ومتتالية من أبرز الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق الحكومي، لا سيما الموجه منه لدعم تلك المؤسسات، ومن ثم فإن التخلص من دعم هذه المؤسسات عبر تخفيض الإنفاق الموجه لصالحها إنما يعتبر من أهم الحلول لتخفيض العجز المالي للدولة والشكل الأمثل لتحقيق ذلك يكون بإعادة هيكلتها وتمويلها بشكل عقلاني[35].

**3_ ضغط الانفاق الموجه إلى الصحة والتعليم:**

تعتبر النفقات الموجهة لقطاع الصحة وقطاع التعليم من أكبر النفقات حجما فهي تمثل نسبة كبيرة من الإنفاق العام لذلك لابد للدولة أن تعيد النظر في حجم هذه النفقات وأن تتحكم بشكل جيد في توزيعها الأمر الذي من شأنه أن يقلص كثيراً من العجز في الموازنة العامة للدولة.

**4_ تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف:**

تعتبر النفقات الموجهة لتغطية الأجور والرواتب من أبرز الأسباب التي تلتهم الموارد المالية للدولة لذلك لابد من وضع سياسة توظيفية محكمة من أجل تخفيض نفقات الأجور والرواتب، فتوسع الدولة في فتح مراكز عمل للأفراد دون الحاجة الفعلية لهذه اليد العاملة من أبرز الأسباب المؤدية لتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة[36].

**5_ إفساح المجال للقطاع الخاص:**

يعتبر إفساح المجال أمام القطاع الخاص للدخول في الكثير من المجالات والنشاطات الاقتصادية من أهم العوامل الرئيسية التي تخفف العبء على الموازنة العامة للدولة من خلال التحكم في الإنفاق العام وترشيده، حيث أن فتح المجال أمام القطاع الخاص من أجل الاستثمار في بعض المجالات ينعكس إيجابا على جانب الإنفاق العام، وذلك لاقتصار نفقات الدولة على مجالات محددة وهو ما يقلص من عجزها المالي من جهة ويمكنها من التحكم الجيد في نفقاتها من جهة أخرى، وبمعنىً أكثر دقة، يمكن القول

[35] محمد عمر أبو دوح، **مرجع سابق ذكره**، ص: 20.

[36] رمزي زكي، **مرجع سابق ذكره**، ص: 160.

بأن تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص لا يعني الدعوة إلى تخفيض الحجم المطلق للإنفاق العام، وإنما تغيير اتجاهاته إلى مجالات أكثر مساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، ومن ثم إفساح المجال أمام القطاع الخاص لولوج المجالات الأخرى التي له ميزة نسبية في الاضطلاع بها.

**خـــاتـــمة:**

ترافق اتساع النشاط الاقتصادي للدولة مع تطور دور الموازنة العامة، حيث انتقلت وظيفة الموازنة من الحفاظ على التوازن الحسابي بين الموارد والنفقات العامة، إلى القيام بتحقيق توازن أكثر شمولية، وهو التوازن الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ولتحقيق هذا الهدف كان لا بد من توافر الموارد المالية اللازمة، لتغطية النفقات المطلوبة، وهنا ظهرت لدينا اشكالية مالية على مستوى الاقتصاد الكلي، فالموارد المالية لم تعد قادر على تغطية النفقات العامة، الأمر الذي أدى من حيث النتيجة إلى ظهور عدد من الأزمات والإشكاليات الاقتصادية أولها عجز الموازنة العامة، الأمر الذي دفع بالقائمين على اقتصاديات تلك الدول للبحث عن السبل والأدوات الكفيلة بإدارة إنفاقها الحكومي وفق معايير وضوابط معينة تمكنها من حيث النتيجة من تجاوز أزماتها والحفاظ على ما تبقى من مواردها من الهدر والضياع.

لما تقدم فقد توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وذلك وفق ما يلي:

**أولاً_ النتائج:**

**1_** تحكم الانفاق العام مجموعة من الضوابط التي يجب على الدولة مراعاتها والاستناد إليها عند إقرارها له ، بحيث تحدد هذه الضوابط النوع والحجم الأمثل لهذا الانفاق بشكل يدعم ويزيد من مشروعيته الاقتصادية والاجتماعية.

**2_** يعتبر ترشيد الإنفاق الحكومي من أبرز الأساليب الفاعلة في إدارة هذا الإنفاق في ظروف الأزمات، لما لها الأسلوب من مزايا وضوابط يمكن التعويل عليها في الحفاظ على توازن الإنفاق العام، والحفاظ أيضاً على موارد الدولة من الإسراف والتبذير.

**3_** إن إفساح المجال أمام القطاع الخاص من أجل الاستثمار في بعض المجالات ينعكس إيجاباً على جانب الإنفاق الحكومي، وذلك لاقتصار نفقات الدولة على مجالات

محددة، وهو ما يقلص من عجزها المالي من جهة ويمكنها من التحكم الجيد في نفقاتها من جهة أخرى.

**4_** يعتبر تخفيض الإنفاق العام من بين أهم الأدوات الرئيسية للسياسة الإنفاقية والتي تستخدمها الدولة لمعالجة بعض الأزمات الاقتصادية في ضوء المنهج الانكماشي لأن هذا المنهج يعتبر أن السبب الرئيسي لبعض الأزمات يكمن في زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما أدى إلى زيادة حجم الانفاق الحكومي ونموه بلا أية ضوابط.

**التوصيات:**

**1_** العمل على تحقيق فاعلية النفقة وتنفيذ معايير الأداء، وإعادة النظر في صلاحيات الصرف الممنوحة للأجهزة التنفيذية الحكومية بالاعتماد على الواقع العملي لها، ووضع نظام لقياس النتائج والأداء الاقتصادي والعائد من الضرائب بحيث يمكن للجهات المعنية التدخل وفقاً لهذا البرنامج بما يؤدي إلى تنشيط الأدوات الخاصة بتحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات.

**2_** اعادة هيكلة سياسة الدعم الحكومي، في إطار ترشيد النفقات العامة، وذلك باتباع السياسة الملائمة لتوجيه الدعم الاجتماعي لمستحقيه، والعمل على التوازي على ضبط الانفاق الحكومي على الخدمات العامة دون المساس بجودة هذه الخدمات.

**3_** مواكبةً للتطور وسعياً لخلق موارد جديدة مستقبلاً، نقترح اعتبار الإنفاق الحكومي على البحث العلمي في كافة مجالاته، هو إنفاق استثماري، وليس انفاق تحويلي أو جاري، فمما لا شك فيه أن الانفاق على البحث العملي يدخل في إطار الترشيد العقلاني للنفقة، وفي ذات الوقت، يسهم في خلق العديد من المجالات لزيادة موارد الدول من خلال مخرجاته التي تسهم بشكل حقيقي في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، كما أن هذا المصدر يفترض أنه يتسم بالتجدد والإبداع.

**قائمة المراجع:**


_ باهر محمد عتلم ، **المالية العامة** ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1998.

_ حامد عبد المجيد دراز، "**مبادئ المالية العامة**"، دار صفاء للنشر، عمان، 1999.

_ حسن عواضة ،**المالية العامة** ، دار النهضة العربية ،القاهرة، 1995.

_ رمزي زكي، **انفجار العجز** ، دار الهدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000.

_ سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي ، بيروت، 2003.

_ طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

_ طاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، 2007.

_ عبد المطلب عبد الحميد ، "**السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي الوطني**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

_ عزت قناوي، **أساسيات في المالية العامة**، دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

_ علي لطفي، "**المالية العامة، دراسة تحليلية**"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1995.

_ علي العربي، عبدالمعطي عساف، **إدارة المالية العامة**، الكويت، 2003.

_ فليح حسن خلف، **المالية العامة**، ط1، عالم الكتب الحديث، عمان، 2008.

_ فوزي فرحات،"**المالية العامة والاقتصاد المالي**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

_ محمد حلمي الطوابي، **أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة**، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2008.

_ محمد ساحل، **المالية العامة**، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017.

_ محمد شاكر عصفور ، "**أصول الموازنة العامة** "، دار الكلمة ، عمان ، 2008 .

_ محمد عمر أبو دوح، **ترشيد الإنفاق العام وعجز موازنة الدولة**، الدار الجامعية، القاهرة، 2006.

_ وليد عبدالحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، ط1، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010.